الوضع الجيوسياسي في محافظة طولكرم

2018

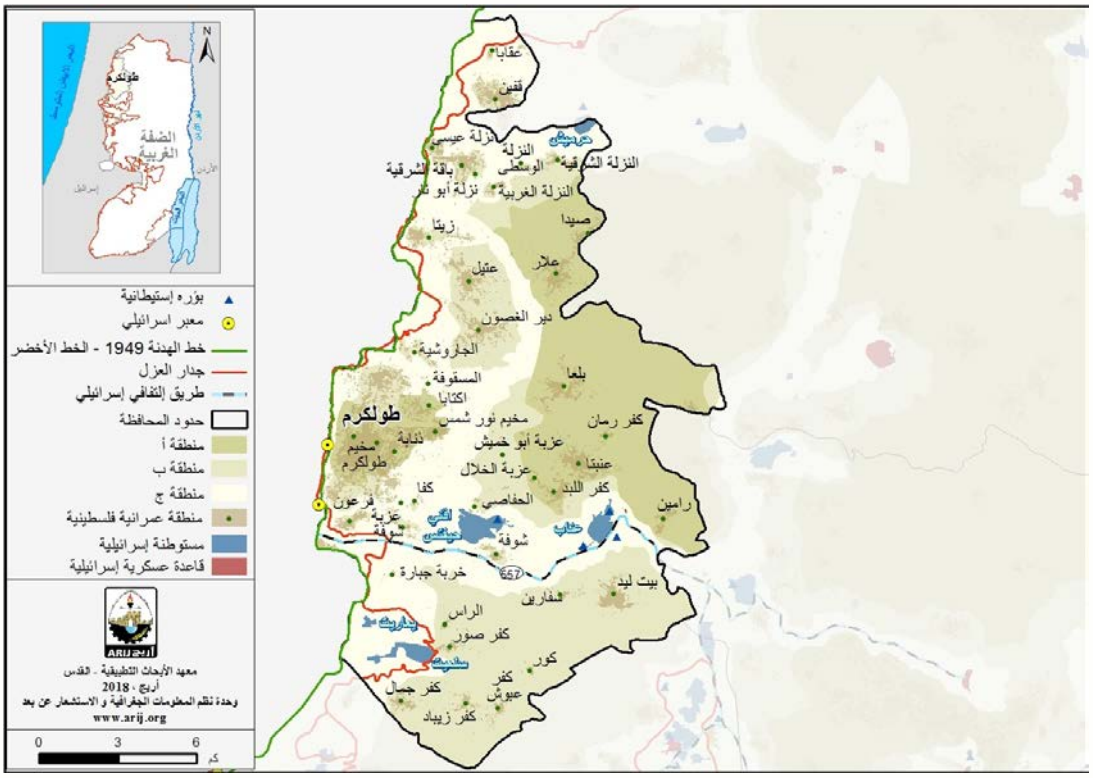

معهد الابحاث التطبيقية – القدس (أريج)

هل تحتاج هذا الملف في قبر؟ لم لستطيع حجبك و لك لزيتول هفتاك كجيبك ثم طلب الزيتون الكتروني" ك لك لم يكن الهدف .
لحتوية هذا ع بـ هذا في ى العنف بـ لز لقي بـ قدبك لستطيع لا تعة ز ائى حك لم يكن حجه بـ مطلبك لك.

خلفية تاريخية

1. الوضع الجيوسياسي في محافظة طولكرم في اطار اتفاقيات أوسلو

2. ممارسات الاحتلال الإسرائيلي في الاراضي الفلسطينية المحتلة

3. الانتهاكات الاسرائيلية في محافظة طولكرم

4. بداية ونشأة الاستيطان في محافظة طولكرم

5. المخططات الاستيطانية الإسرائيلية في محافظة طولكرم

5.1 المستوطنات الاسرائيلية ذات "الأولوية الوطنية"

5.2 مساحة المستوطنات الاسرائيلية تتوسع خلال أعوام الاحتلال الاسرائيلي

5.3 من ضمنها المناطق المصنفة 'ا' و 'ب' , اسرائيل تمنح مجالس المستوطنات الاسرائيلية السيطرة على المزيد من الاراضي الفلسطينية في الضفة الغربية المحتلة

5.4 شبكة سكة حديدية بطول 475 كم في الضفة الغربية المحتلة

5.5 مصادرة الاراضي الفلسطينية في محافظة طولكرم من خلال الاعلان "أراضي الدولة"

6. محافظة طولكرم وخطة العزل العنصرية الاسرائيلية

6.1 حالة دراسية: جدار العزل العنصري الاسرائيلي على أراضي خربة جبارة

7. الحواجز العسكرية الاسرائيلية والطرق الالتفافية في محافظة طولكرم

7.1 الحواجز العسكرية الاسرائيلية

7.2 الطرق الالتفافية الاسرائيلية في محافظة طولكرم

7.3 المعابر الحدودية الاسرائيلية في محافظة طولكرم

8. الأوامر العسكرية الإسرائيلية الصادرة في محافظة طولكرم

9. المنطقة الصناعية "تيتساني عوز" والضرر البيئي على محافظة طولكرم

الخاتمة

خلفية تاريخية

في التاسع و العشرين من شهر تشرين ثاني (نوفمبر) للعام 1947, قامت الجمعية العامة التّابعة لهيئة الأمم المتحدة بالموافقة على قرار تقسيم فلسطين لإنهاء النزاع العربي/اليهودي على أرض فلسطين الخاضعة للانتداب البريطاني. وقضت خطة التقسيم[1] إلى تقسيم فلسطين التاريخية الى دولتين, دولة عربية وأخرى يهودية. وبموجب خطة التقسيم كانت الدولة اليهودية ستحصل على 55.6% من الأراضي التي كان يملكها الفلسطينيون في عهد الانتداب البريطاني (من فلسطين التاريخية) في حين أن المساحة التي كان يملكها اليهود لم تتجاوز ال 6% من الأرض وكانوا يشكلون 30% من التعداد السكاني، بينما كانت الدولة الفلسطينية ستحصل على 43.7% فقط من مساحة فلسطين التاريخية في حين أن السكان الفلسطينيون كانوا يملكون 94% من الأرض ويشكلون 70% من التعداد السكاني أنداك. وبسبب رفض العرب لخطة التقسيم كونها تعطي حق بالأرض لليهود أكثر مما للعرب الذين كانوا يملكون غالبية الاراضي آنذاك, نشبت حرب عام 1948 وسيطر اليهود على ما نسبته 78% من أراضي فلسطين التاريخية وأُنشئت الدولة العبرية التي باتت تعرف بدولة إسرائيل.

ورفض العرب في ذلك الوقت خطة التقسيم لأنها تجاهلت حقوق الأغلبية من سكان فلسطين العرب. ومع انتهاء الانتداب البريطاني وانسحاب الجيوش, شنت الميليشيات اليهودية من المهاجرين الحرب ضد السكان الفلسطينيين والتي انتهت مع سيطرة الميليشيات على 78٪ من مساحة فلسطين التاريخية، وتدمير 418 قرية فلسطينية وطرد ما يقارب ال 800,000 فلسطيني إلى الشتات ليصبحوا لاجئين في مناطق أخرى في فلسطين وبلدان أخرى.

وبلغت مساحة محافظة طولكرم بحسب ما جاء في خطة التقسيم 843.2 كيلومتر مربع. وعندما تم ترسيم خط الهدنة في العام 1949, خسرت محافظة طولكرم ما نسبته 60.5% من المساحة الكلية للمحافظة انذاك, حيث بلغت 332.7 كيلومتر مربع.

[1] بحسب قرار الأمم المتحدة رقم 181

وفي الخامس من شهر حزيران من العام 1967, احتلت إسرائيل الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية وقطاع غزة ومرتفعات الجولان السورية وشبه جزيرة سيناء المصرية. وبعد الاحتلال الإسرائيلي للاراضي الفلسطينية, أعاد الاحتلال الاسرائيلي ترسيم الحدود الادارية للمحافظات الفلسطينية في الضفة الغربية بما يتناسب ورؤيتها الخاصة. وبناء على الترسيم الحاصل, بلغت رقعة مساحة محافظة طولكرم 245.3 كم². هذا وقد بلغ التعداد السكاني لمحافظة طولكرم ما يزيد عن 186,760 نسمة بحسب احصائيات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني للعام 2017 موزعين على 38 تجمعا سكنيا, منها مخيمين للاجئين[2].

1. الوضع الجيوسياسي في محافظة طولكرم في اطار اتفاقيات أوسلو

بناء على اتفاقية أوسلو الثانية والمؤقتة للعام 1995 والموقعة بين السلطة الوطنية الفلسطينية وإسرائيل, تم تقسيم أراضي محافظة طولكرم الى مناطق "أ" و "ب" و"ج", حيث تم تصنيف ما مساحته 62592 دونما من أراضي المحافظة كأراضي "ا", ما نسبته 25.5% من المساحة الكلية للمحافظة, فيما تم تصنيف ما مساحته 84450 دونما من أراضي المحافظة كمناطق "ب", ما نسبته 34.4% من المساحة الكلية للمحافظة. أما الجزء المتبقي من أراضي المحافظة والبالغ 98194 دونما, ما نسبته 40.1% من أراضي المحافظة فقد تم تصنيفه كمناطق "ج" وهي المناطق التي تقع تحت السيطرة الكاملة للحكومة الإسرائيلية حيث يمنع البناء الفلسطيني فيها أو الاستفادة منها بأي شكل من الاشكال الا بتصريح من الادارة المدنية الاسرائيلية في طولكرم. والجدير بالذكر أن معظم الأراضي الواقعة في مناطق "ج" هي الأراضي الزراعية والمناطق المفتوحة والتي تشكل مصدر دخل رئيسي للفلسطينيين في المحافظة. جدول رقم 1 يعرض التقسيم الإداري و السكاني لمحافظة طولكرم تبعاً لاتفاقية أوسلو– المرحلة الانتقالية (1995):

[2] بحسب الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

جدول رقم 1: تصنيف أراضي محافظة طولكرم وفقا لاتفاقية أوسلو– المرحلة الانتقالية (1995)		
تصنيف المنطقة	**المساحة (بالدونم)**	**النسبة المئوية من أراضي المحافظة %**
منطقة ا[3]	62592	25.5
منطقة ب[4]	84450	34.4
منطقة ج[5]	98269	40.1
محمية طبيعية	0	0
	245311	**100**
المصدر: وحدة نظم المعلومات الجغرافية, معهد الابحاث التطبيقية – القدس (أريج), 2018		

[3] منطقة أ، حيث تتمتع السلطة الفلسطينية بكامل السيطرة الامنية و الادارية حيث تتكون منطقة أ من الأجزاء الرئيسية للمدن الكبيرة في الضفة الغربية.

[4] منطقة ب وتشكل معظم المناطق الفلسطينية المأهولة من البلديات والقرى وبعض المخيمات. و تسيطر السلطة الوطنية الفلسطينية على كامل الشؤون المدنية أما إسرائيل فتسيطر على الشؤون الأمنية.

[5] اما منطقة ج, فتغطي باقي المساحة خارج منطقتي أ و ب ولإسرائيل كامل السيطرة على هذه المنطقة أمنيا واداريا وهي تتكون من جميع المستوطنات الإسرائيلية ومعظم الأراضي الفلسطينية غير المأهولة أو المناطق ريفية المأهولة بشكل محدود.

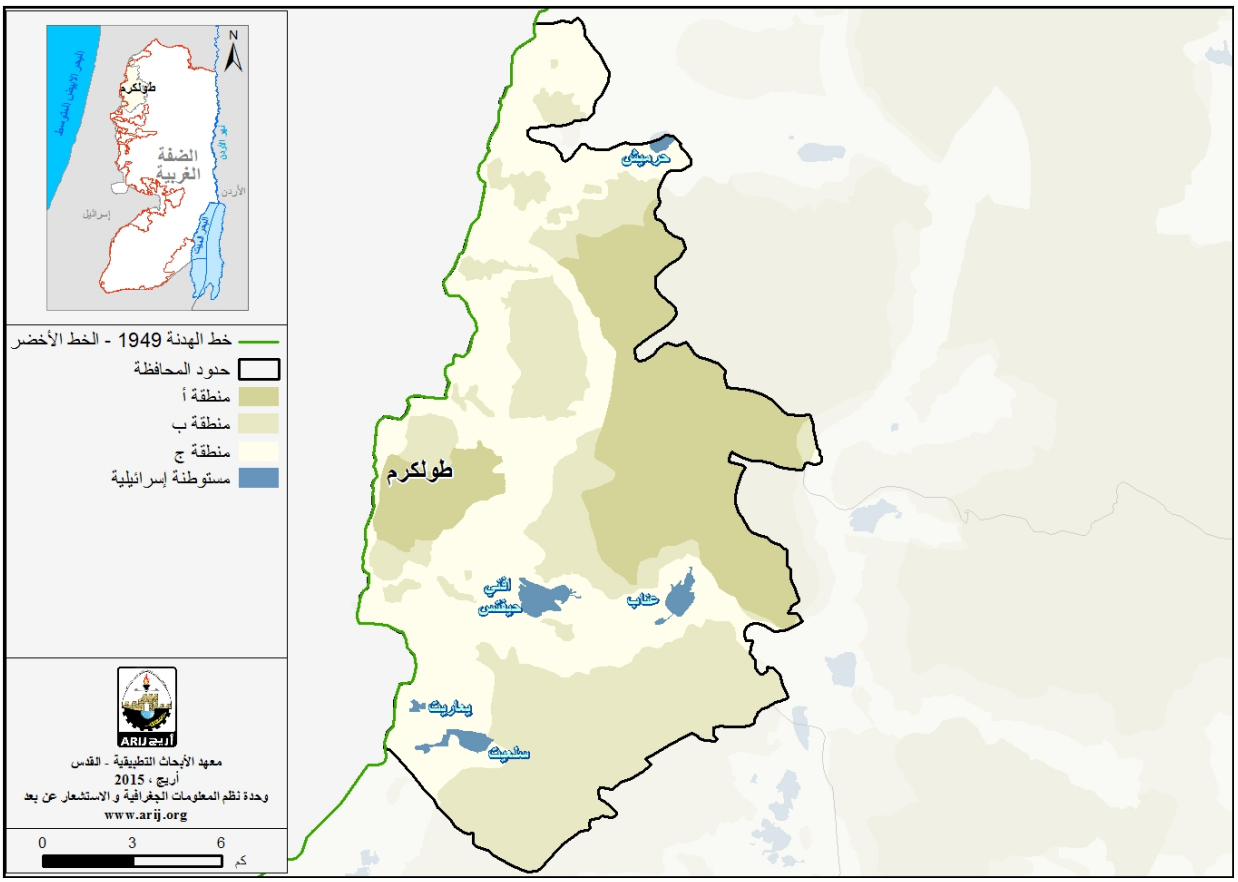

خارطة رقم (1): التقسيمات الجيوسياسية في محافظة طولكرم وفقا لاتفاقية أوسلو – المرحلة الانتقالية (1995)

2. ممارسات الاحتلال الإسرائيلي في الاراضي الفلسطينية المحتلة

فورا عقب احتلالها للضفة الغربية وقطاع غزة في العام 1967, دأبت إسرائيل على إنشاء وبناء المستوطنات في الضفة الغربية وقطاع غزة في اطار سياسة ممنهجة كانت ومازالت ترمي إلى تعزيز وجودها كدولة محتلة على الأرض الفلسطينية والقضاء على أي إمكانية لقيام دولة فلسطينية مستقلة.

وعلى الرغم من قرارات الشرعية الدولية وقرارات مجلس الأمن الدولي وخصوصا قرار[6] 446 (22 مارس 1979) الرافضة لسياسة الاستيطان في الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة والتي تعتبر بناء المستوطنات الاسرائيلية في الأراضي المحتلة عملا غير قانوني وخرقا للأعراف والمواثيق الدولية, إلا أن إسرائيل استمرت في نشاطاتها الاستيطانية ضمن نهج سياسي واضح من اجل السيطرة على الأرض ومصادرها الطبيعية; فشرعت بإصدار الأوامر العسكرية وجمدت عمليات تسجيل الأراضي في العام 1968 وألغت التسجيلات الغير مكتملة وبهذا حرمت السكان الفلسطينيين من حماية ملكية أراضيهم.

كما إن اختيار مواقع بناء المستوطنات الاسرائيلية لم يكن بمحض الصدفة, بل جاء ضمن سياسة إسرائيلية استيطانية واضحة بهدف السيطرة على الأرض الفلسطينية, فكانت المستوطنات الإسرائيلية ذات الطابع العسكري والأمني على طول الضفة الغربية وعرضها مع التركيز على مناطق معينة بشكل خاص مثل منطقة القدس وذلك من خلال النشاط الاستيطاني المكثف في المدينة المقدسة نفسها وأحاطتها بالعديد من المستوطنات الكبيرة من اجل خلق معوقات ديموغرافية أمام أي مطالبة فلسطينية وعربية فيها, والمنطقة الغربية بمحاذاة الخط الأخضر (خط الهدنة), الأمر الذي جعل العودة إلى حدود الرابع من حزيران 1967 عملية مستحيلة, بالإضافة إلى منطقة غور الاردن لما تعيره إسرائيل من أهمية أمنية لهذه المنطقة بالإضافة لقيمتها الزراعية.

3. الانتهاكات الاسرائيلية في محافظة طولكرم

تمثلت الانتهاكات الاسرائيلية في محافظة طولكرم في المصادرات المستمرة للأراضي الفلسطينية من أجل بناء المستوطنات الاسرائيلية وتوسيعها عبر سنوات الاحتلال الاسرائيلي هذا بالإضافة الى اقامة البؤر الاستيطانية وتشييد جدار العزل العنصري واقامة الحواجز العسكرية وأبراج المراقبة والمعابر الحدودية وشق الطرق التفافية. كما طالت الانتهاكات الاسرائيلية المنازل والممتلكات الفلسطينية واقتلاع الاشجار المثمرة والحاق الضرر بالقطاع الزراعي والحيواني. ففي الفترة الممتدة ما بين الاعوام 2000 و2018, رصد معهد

[6] قرار الامم المتحدة 446 للعام 1979: يقرر إن سياسة إسرائيل وممارساتها بإقامة المستوطنات على الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة منذ سنة 1967, ليس لها أي مستند قانوني, وتشكل عقبة خطرة في وجه التوصل إلى سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط (منظمة التحرير الفلسطينية, مركز التخطيط الفلسطيني)

الابحاث التطبيقية – القدس (أريج) الانتهاكات الاسرائيلية بحق الاراضي والممتلكات في محافظة طولكرم حيث تم مصادرة ما يقارب **11983** دونما من الاراضي الزراعية والمفتوحة للأغراض الاستيطانية الاسرائيلية المختلفة. كما تم اقتلاع و تدمير أكثر من **34180** شجرة مثمرة في المحافظة هذا بالإضافة الى هدم 145 منزلا فلسطينيا خلال هذه الفترة واخطار ما يزيد عن 159 منزلا فلسطينيا بالهدم والاخلاء تحت ادعاء البناء الغير مرخص. الجدول رقم (2) يشير إلى الانتهاكات الإسرائيلية في محافظة طولكرم في الفترة الممتدة ما بين شهر كانون ثاني 2000 والعام 2018.

جدول رقم (2): الانتهاكات الاسرائيلية في محافظة طولكرم في الفترة الممتدة ما بين الاعوام 2000 و2018

العام	مساحة الاراضي الفلسطينية المصادرة (بالدونم)	الأشجار المقتلعة والمدمرة	المنازل المهدمة	المنازل المخطرة بالهدم
2000	20	0	0	0
2001	180	4278	1	0
2002	1150	580	13	2
2003	4760	2966	69	60
2004	1053	13695	40	14
2005	3914	687	1	5
2006	745	4947	1	10
2007	0	6200	12	6
2008	7	110	1	9
2009	0	10	0	0
2010	0	0	0	29
2011	76	0	0	14
2012	0	20	0	2
2013	78	0	0	2
2014	0	0	2	1
2015	**0**	**200**	**3**	**1**
2016	**0**	**487**	**1**	**4**
2017	**0**	**0**	**0**	**0**

2018	**0**	**0**	**1**	**0**
المجموع	**11983**	**34180**	**145**	**159**
المصدر: وحدة مراقبة الاستيطان, معهد الابحاث التطبيقية – القدس (أريج), 2018				

4. بداية ونشأة الاستيطان في محافظة طولكرم

كانت مستعمرة سلعيت أولى المستوطنات الإسرائيلية التي غُرست بشكل غير شرعي على اراضي محافظة طولكرم عقب حرب حزيران في العام 1967, ثم أخذ الاستيطان بالانتشار مغتصبا الأراضي الفلسطينية في المحافظة ضمن سياسة واستراتيجية مبرمجة من اجل خدمة الأهداف الإسرائيلية المختلفة. وخلال سنوات الاحتلال الإسرائيلي الثماني والاربعين للضفة الغربية وقطاع غزة, قامت إسرائيل ببناء خمس مستوطنات إسرائيلية غير شرعية في محافظة طولكرم, يقطنها اليوم ما يزيد عن 3000 مستوطن اسرائيلي. وتحتل هذه المستوطنات مساحة قدرها 3982 دونما (3.9 كيلومترً مربعً), ما نسبته 1.6% من المساحة الكلية للمحافظة (245,311 دونما). جدول رقم (3) يعرض المستوطنات الاسرائيلية القائمة على أراضي محافظة طولكرم

الجدول رقم (3): المستوطنات الاسرائيلية والمخططات الهيكلية للمستوطنات في محافظة طولكرم				
اسم المستوطنة	المساحة – 2017 (بالدونم)	تاريخ الانشاء	التعداد السكاني (2018)	مساحة المخطط الهيكلي للمستوطنة (بالدونم)
حرميش	446	1982	225	304
افني حيفيتس	1475	1987	1572	1732
عناب	975	1981	630	1566
سلعيت	936	1977	554	1652
يأريت	150	1997	235	
المساحة الاجمالية	**3982**	-----	**3216**	**5254**

المصدر: وحدة نظم المعلومات الجغرافية, معهد الابحاث التطبيقية – القدس (أريج), 2018

فضلا عن ذلك, قامت إسرائيل في الفترة ما بين الاعوام 1996 و2018 ببناء أربعة مواقع استيطانية في المحافظة والتي باتت تعرف فيما بعد بالبؤر الاستيطانية وهي عبارة عن نوى لمستوطنات جديدة عادة ما تبدأ بإقامة كرفانات متنقلة على الموقع الذي يتم الاستيلاء عليه من قبل المستوطنين وعلى بعد اميال من المستوطنة الام. وتوضع هذه الكرفانات بشكل منظم وليس عشوائيا بحيث يتضح أسلوب التخطيط العمراني وتوزيع مرافق البنية التحتية الاجتماعية والخدماتية فيها.

والجدير بالذكر أن وباء البؤر الاستيطانية الاسرائيلية قد اخذ أبعادا مختلفة منذ ذلك الحين, حيث كانت بدايتها دعوة" شارونية"[7] للمستوطنين اليهود للاستيلاء على مواقع التلال والمرتفعات الفلسطينية للحيلولة دون تسليمها للفلسطينيين لاحقا في إطار تسوية مستقبلية بين الجانبين. ورغم أن الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة لم تمنح تلك الظاهرة أي غطاء قانوني بالظاهر, فقد قامت بالرغم من ذلك بتوفير غطاء امني لها ولوجستي لوجودها واستمرارها, وعلى وجه التحديد بعد العام 2001 حين تولى أرييل شارون زمام الحكم وأطلق العنان لهذه البؤر, الأمر الذي لم يشكل مفاجأة في حينها و خاصة أن المذكور قد أصدر نداءً للمستوطنين الإسرائيليين في العام 1998, حينما تولى وزارة الزراعة الإسرائيلية أبان حكم بنيامين نتنياهو، دعا فيه المستوطنين لاحتلال تلال الضفة الغربية حتى لا تخسرها إسرائيل لصالح الفلسطينيين خلال المفاوضات, الأمر الذي أدى إلى ارتفاع ملحوظ في عدد تلك البؤر في المناطق الفلسطينية. كما دأب الجيش الإسرائيلي أيضا على مساعدة هؤلاء المستوطنين الإسرائيليين في الانتقال والاستقرار في تلك المواقع بل وتامين الحماية لهم ومدهم بالبنية التحتية الأساسية لضمان بقائهم فيها. جدول رقم (4) يعرض البؤر الاستيطانية الاسرائيلية التي تم اقامتها في محافظة طولكرم خلال الفترة السابق ذكرها:-

جدول رقم (4): البؤر الاستيطانية الاسرائيلية في محافظة طولكرم

العدد	فترة الانشاء	اسم المستوطنة الام	اسم البؤرة الاستيطانية

[7] بدعوى من رئيس الوزراء الاسرائيلي الاسبق الراحل, أرييل شارون.

1	شباط 2001 – 1996	افني حيفيتس	ههار
2	شباط 2001 – تشرين الثاني 2002	عناب	شمال شرق عناب
3	شباط 2001 – تشرين الثاني 2002	عناب	جنوب غرب عناب
4	شباط 2001 – تشرين الثاني 2002	عناب	عناب شرق
المصدر: وحدة نظم المعلومات الجغرافية, أريج 2018			

5. المخططات الاستيطانية الإسرائيلية في محافظة طولكرم

5.1 المستوطنات الاسرائيلية ذات 'الأولوية الوطنية'

في الثاني عشر من شهر كانون أول من العام 2009, صادق مجلس الوزراء الإسرائيلي على خريطة جديدة تم طرحها من قبل رئيس الوزراء الاسرائيلي, بنيامين نتنياهو, للمناطق ذات الأولوية الوطنية في اسرائيل وتقرر منح اعتمادات اضافية لعشرات المستوطنات الاسرائيلية في الاراضي الفلسطينية المحتلة. وتبلغ الميزانية الإجمالية لهذا المخطط حوالي 2 مليار شيكل, منها 110 مليون شيكل للمستوطنين القاطنين في المستوطنات الاسرائيلية في الاراضي الفلسطينية المحتلة. وقد شملت الخريطة 90 مستوطنة اسرائيلية في الضفة الغربية موزعة على جميع محافظات الضفة الغربية المحتلة, منها ثلاث مستوطنات في محافظة طولكرم, افني حيفيتس وحرميش عناب.

والجدير بالذكر انه في الوقت الذي تسعى فيه الحكومة الاسرائيلية الى تعزيز البناء الاستيطاني في المستوطنات الاسرائيلية في الاراضي الفلسطينية المحتلة وبالأخص في المستوطنات الواقعة في منطقة العزل الشرقية وتحويلها إلى منطقة جذب استثماري من خلال توفير احتياجات المنطقة اللازمة وتحقيقا لجذب المزيد من المهاجرين اليهود للعيش والعمل فيها, والمستوطنات الاسرائيلية في منطقة العزل الغربية وتلك في منطقة الممرات الاسرائيلية فإنها لا تتوانى عن تهجير فلسطيني المنطقة وتتجاهل معيقات التنمية والتطوير والبناء التي تفرضها على الفلسطينيين في الاراضي المحتلة ومنطقة العزل الشرقية كما وتتجاهل قضية عودة

اللاجئين الفلسطينيين الذين نزحوا جراء الحرب الاسرائيلية في العام 1967 الى ديارهم الفلسطينية وترفض الاقرار بحقهم بالعودة وتستمر بالتلاعب بديموغرافية المنطقة لصالح مطامعها الاستعمارية.

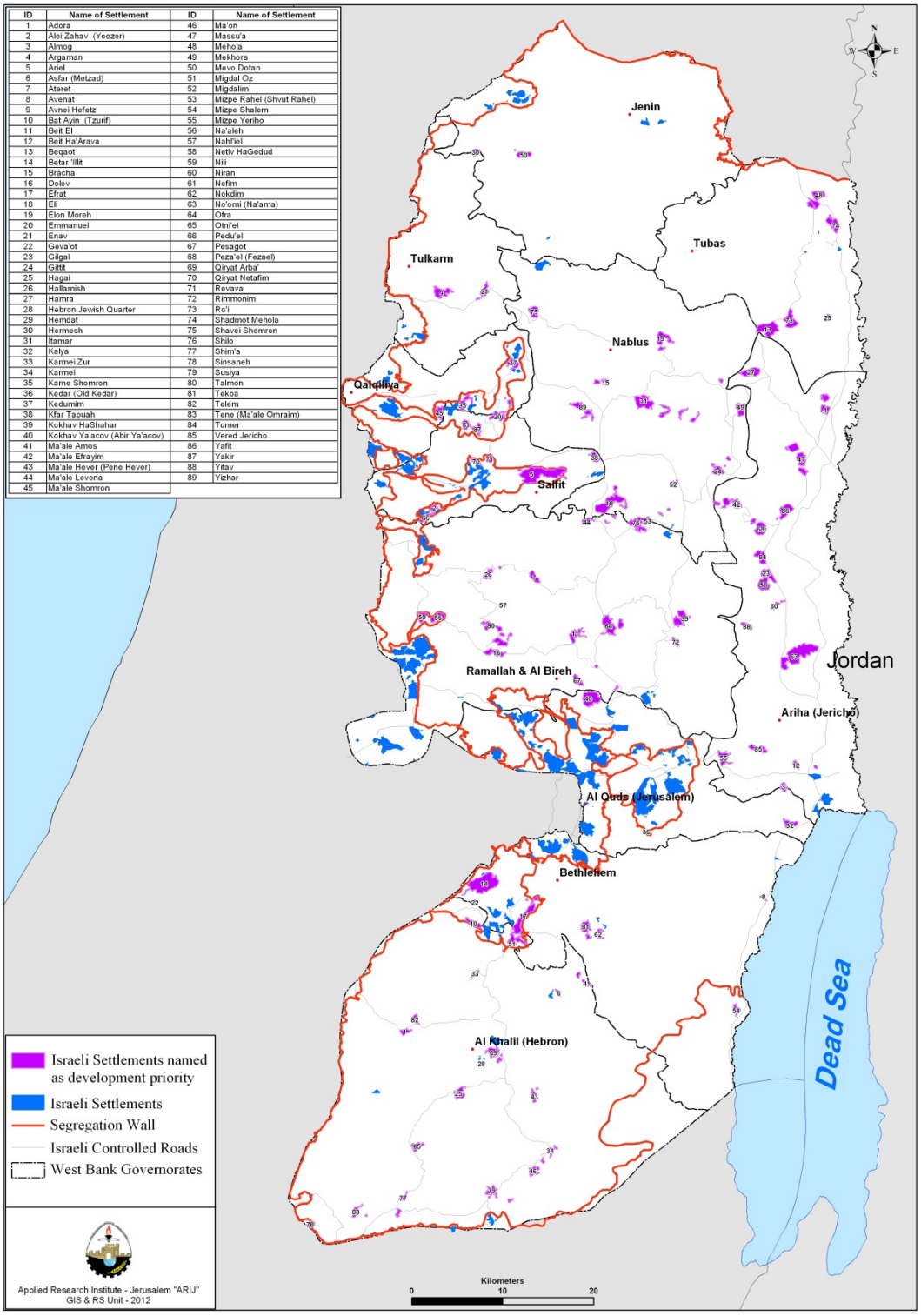

خارطة رقم (2): المستوطنات الاسرائيلية ذات الأولوية الوطنية في الضفة الغربية المحتلة

5.2 مساحة المستوطنات الاسرائيلية تتوسع خلال أعوام الاحتلال الاسرائيلي

تعتبر المستوطنات الاسرائيلية ركناً أساسياً من أركان سياسة التهويد التي تنتهجها دولة الاحتلال الاسرائيلي في الاراضي الفلسطينية المحتلة, فعقب احتلالها للضفة الغربية (بما فيها القدس الشرقية) وقطاع غزة في العام 1967, باشرت إسرائيل بفرض سياسة الامر الواقع على الارض في سبيل تعزيز سيطرتها على الاراضي الفلسطينية المحتلة. كما ان الحكومات الاسرائيلية المتعاقبة, بغض النظر عن انتماءاتها السياسية, شجعت بناء وتوسيع المستوطنات الاسرائيلية التي أُنشأت وتوسعت على حساب الاراضي الفلسطينية التي تم مصادرتها بذرائع وحجج واهية. ففي دراسة تحليلية أعدها معهد الابحاث التطبيقية – القدس (أريج) عن التوسعات الاستيطانية في المستوطنات الاسرائيلية في الضفة الغربية في الفترة الممتدة ما بين الاعوام 2000 و 2017 تبين أن المستوطنات الاسرائيلية توسعت بشكل لا يستهان به, الامر الذي يشير الى التطور الخطير في السياسة الاسرائيلية تجاه الاراضي الفلسطينية المحتلة. وكان التوسع الاكبر والملحوظ في كل من مستوطنات افني حيفيتس وحرميش وسلعيت وعناب. جدول رقم (5)

جدول رقم (5): التغير في مساحة المستوطنات الاسرائيلية عبر سنوات الاحتلال الاسرائيلي في محافظة طولكرم (بالدونم)

	اسم المستوطنة	المساحة بالدونم العام 2002	المساحة بالدونم العام 2010	المساحة بالدونم العام 2017
1	افني حيفتس	870	1462	1475
2	عناب	531	920	954
3	حرميش	162	446	446
4	سلعيت	872	936	1134
5	ياأريت	150	150	150
	مجموع المساحة (بالدونم)	2585	3915	4159
المصدر: وحدة نظم المعلومات الجغرافية - أريج, 2018				

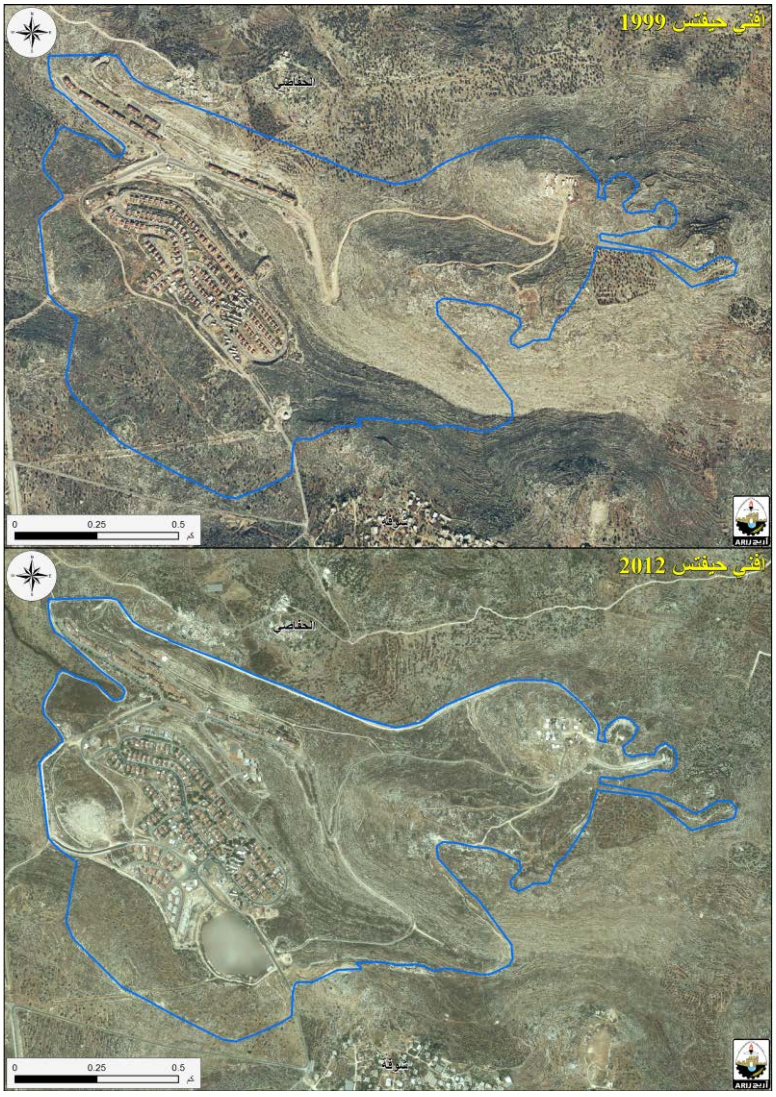

خارطة رقم (3): مثال على التوسعات الحاصلة في المستوطنات الاسرائيلية – مستوطنة افني حيفيتس 1999 و2012

5.3 من ضمنها المناطق المصنفة 'ا' و 'ب' , اسرائيل تمنح مجالس المستوطنات الاسرائيلية السيطرة على المزيد من الاراضي الفلسطينية في الضفة الغربية المحتلة

استثمرت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة منذ احتلالها للأراضي الفلسطينية في العام 1967 موارد كبيرة في إنشاء وتوسيع المستوطنات الإسرائيلية غير القانونية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، سواء من حيث مساحة الأراضي التي تم مصادرتها من الفلسطينيين وكذلك من حيث عدد السكان. ونتيجة لهذه السياسة، ما يزيد عن 720,000 ألف مستوطن إسرائيلي غير شرعي يقطنون اليوم في 196 مستوطنة اسرائيلية بما فيها المستوطنات (المواقع) السياحية، و232 بؤرة استيطانية موزعة في جميع انحاء الضفة الغربية، بما في ذلك تلك التي تم اقامتها في القدس الشرقية والتي تتعارض جميعها مع القانون الدولي.

وفي العام 1991, أصدرت الإدارة المدنية الإسرائيلية في الضفة الغربية المحتلة مخططات هيكلية للمستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية المحتلة. وشملت هذه المخططات مناطق توسع مستقبلية للمستوطنات الاسرائيلية القائمة مع الاخذ بعين الاعتبار اعتماد مساحات اضافية لإقامة مستوطنات جديدة. وبلغ مجموع مساحة المخططات الهيكلية الصادرة من قبل الادارة المدنية الاسرائيلية لصالح نفوذ المستوطنات 486.137 دونما (486.1 كم²), وهي سبعة اضعاف مساحة المستوطنات الاسرائيلية التي كانت قائمة حتى العام 1991 والبالغة 69,000 دونما (69 كم²).

وعقب توقيع اتفاقيات أوسلو الاولى والثانية في الاعوام 1993 و1995 على التوالي وتصنيف الاراضي الفلسطينية الى مناطق "ا" و"ب" و"ج", تجاهلت السلطات الاسرائيلية اصدار مخططات هيكلية للتجمعات الفلسطينية القابعة في المناطق المصنفة "ج" لتلبية احتياجاتهم العمرانية ومواكبة الزيادة السكانية بصفتها الجهة المخولة لتسيير الامور الادارية والامنية في المناطق المصنفة "ج" كما فعلت بالنسبة للمستوطنات, وبقيت التجمعات الفلسطينية تحت خطر الهدم لعدم مقدرتها على اصدار التراخيص اللازمة التي تجنبها عمليات الهدم والتشريد بسبب فرض السلطات الاسرائيلية اجراءات طويلة ومعقدة ومكلفة على الفلسطينيين المتقدمين للحصول على التراخيص اللازمة التي تمكنهم من البناء واستغلال الارض لأي غرض كان, ورفض معظم الطلبات المقدمة من الفلسطينيين تحت ادعاء "عدم موافاة المخططات الشروط اللازمة للبناء في المناطق المصنفة (ج)".

وفي تقرير نشرته صحيفة هاأرتس الاسرائيلية في عددها الصادر في يوم السابع والعشرين من شهر أيار من العام 2013, أشارت الى ان مساحة نفوذ المستوطنات الاسرائيلية في الضفة الغربية المحتلة ازدادت7,372

دونما (7.4 كم²) في العام 2012 لتصبح 538,303 دونما (538.3 كم²) مع نهاية العام 2012 بعدما كانت المساحة تبلغ 530,931 دونما (531 كم²).

والجدير بالذكر أن مساحة نفوذ المستوطنات تتخطى مساحة المخططات الهيكلية الاسرائيلية الصادرة في العام 1991 للمستوطنات الاسرائيلية في الاراضي الفلسطينية المحتلة. وجاءت هذه الزيادة بحسب ما افادت الصحيفة الاسرائيلية من خلال أوامر عسكرية اسرائيلية تمت اصدارها والمصادقة عليها خلال العام 2012 تمنح في مضمونها مجالس المستوطنات الاسرائيلية في الضفة الغربية السيطرة على أراضي فلسطينية جديدة في الضفة الغربية المحتلة اضافة الى تلك التي تحتلها المستوطنات اليوم وتلك التي تأتي تحت اطار المخططات الهيكلية الاسرائيلية لتصبح ضمن حدود المستوطنات الاسرائيلية المستقبلية.

والحقيقة أن هذه الزيادة لم تقتصر على العام 2012 فقط, اذا انه ومنذ العام 1991 وحتى العام 2018, أصدرت سلطات الاحتلال الاسرائيلي العديد من الاوامر العسكرية الاسرائيلية التي لم يتم الاعلان عنها بتاتا من الجهات الاسرائيلية المختصة والتي تصادر بمضمونها المزيد من الاراضي الفلسطينية المحتلة لأغراض امنية وغيرها من الذرائع الواهية حتى بلغت المساحة التي تأتي ضمن مناطق نفوذ المستوطنات الى 530,931 دونما (531 كم²) مع نهاية العام 2018, اي بزيادة مقدارها 44,794 دونما (44.8 كم²) عن مساحة المخططات الهيكلية الاسرائيلية الصادرة في العام 1991 والبالغة 486.137 دونما (486.1 كم²).

وفي تحليل اجراه معهد الابحاث التطبيقية – القدس (أريج) للأراضي الفلسطينية التي تم مصادرتها من خلال الاوامر العسكرية لتصبح ضمن مناطق نفوذ المستوطنات الاسرائيلية تبين أن ما نسبته 1.19% (6,400 دونما) من مناطق نفوذ المستوطنات (والبالغة 538,303 دونما) تقع ضمن المناطق المصنفة "ا" بحسب اتفاقية أوسلو الثانية للعام 1995 والتي تخضع للسيطرة الفلسطينية الكاملة, أمنيا واداريا. وأيضا تبين أن ما نسبته 1.86% (10,000 دونما) من المساحة الكلية لمنطقة نفوذ المستوطنات تقع ضمن المناطق المصنفة "ب". فيما أن المساحة المتبقية والتي تشكل نسبتها 96.95% من المساحة الكلية لمناطق نفوذ المستوطنات تقع ضمن المناطق المصنفة "ج". ومن بين المناطق التي تقع ضمن تصنيف مناطق "ج", تلك التي تصنفها اسرائيل على انها أراضي دولة وأيضا مناطق عسكرية مغلقة ومناطق الالغام وجزء من

المناطق المصنفة محميات طبيعية بحسب اتفاقية أوسلو الثانية للعام 1995. فيما يلي تفصيل لتصنيفات منطقة نفوذ المستوطنات الاسرائيلية في الضفة الغربية المحتلة, جدول رقم (6)

جدول رقم (6): تصنيف الاراضي التي سوف تصادرها اسرائيل لمنطقة نفوذ المستوطنات داخل المناطق المصنفة "ج"				
الرقم	تصنيف المنطقة	المساحة (بالدونم)	النسبة المئوية (%)	
1.	مناطق نفوذ مستوطنات داخل المناطق التي تصنفها اسرائيل "منطقة عسكرية مغلقة"	292,780	54.39%	مناطق متداخلة
2.	مناطق نفوذ مستوطنات داخل المناطق التي تصنفها اسرائيل "أراضي دولة"	400,256	74.36%	
3.	مناطق نفوذ مستوطنات داخل المناطق المصنفة "محميات طبيعية"	94,845	17.62%	
4.	مناطق نفوذ مستوطنات داخل المناطق التي تصنفها اسرائيل "مناطق الغام"	4,875	0.91%	
وحدة نظم المعلومات الجغرافية, معهد الابحاث التطبيقية – القدس, 2018				

وكانت محافظة طولكرم من بين المحافظات الفلسطينية تأثرا من المخططات الاسرائيلية التهويدية. فمستوطنة افني حيفتس على سبيل المثال تحتل اليوم ما مساحته 1475 دونما من اراضي قريتي كفر اللبد وشوفة. وبحسب المخططات الهيكلية الاسرائيلية الصادرة في العام 1991, بلغت مساحة المخطط الهيكلي للمستوطنة 1731 دونما, أي بزيادة قدرها 256 دونما عن المساحة الحالية. كما أن الاوامر العسكرية

الاسرائيلية الصادرة عن الجهات الاسرائيلية المختصة (كالإدارة المدنية الاسرائيلية), تزيد من مساحة نفوذ المستوطنة بمقدار الضعفين (3530 دونما) عن مساحة المخطط الهيكلي للمستوطنة. جدول رقم (7)

جدول رقم (7): توزيع مساحة نفوذ المستوطنات الاسرائيلية في المحافظات الفلسطينية		
المحافظة	مساحة التوسع المستقبلي (بالدونم)	النسبة المئوية من مساحة نفوذ المستوطنات (%)
الخليل	76,000	14%
بيت لحم	69,000	13%
القدس	90,000	17%
اريحا	120,000	22%
رام الله	43,000	8%
سلفيت	36,700	7%
نابلس	19,100	4%
قلقيلية	22,000	4%
طولكرم	9,800	2%
جنين	40,000	7%
طوباس	12,700	2%
المجموع	538,300	100%
المصدر: وحدة نظم المعلومات الجغرافية, معهد الابحاث التطبيقية – القدس, 2018		

5.4 شبكة سكة حديدية بطول 475 كم في الضفة الغربية المحتلة

في الثامن والعشرين من شهر شباط من العام 2012، نشرت صحيفة 'هآرتس' الاسرائيلية خطة إسرائيلية لإقامة شبكة السكك الحديدية في الضفة الغربية والتي تمتد بطول 475 كيلومترا. ووفقا للصحيفة، فإن الخطة قد أعدتها شركة 'قطارات اسرائيل' بناء على طلب من وزير النقل والمواصلات الإسرائيلي 'يسرائيل

كاتس' لإنشاء 11 خط سكة حديد جديدة في الضفة الغربية المحتلة تشمل محافظة طولكرم. وبحسب المخطط الذي أعلنت عنه الصحيفة الإسرائيلية, ستمتد سكة الحديد في جميع انحاء الضفة الغربية بطول 475 كيلو مترا على عدة محاور وذلك على النحو التالي:

- محور ظهر الجبل: سوف يربط بين كل من محافظات جنين ونابلس ورام الله وبيت لحم والخليل والقدس ومستوطنة معاليه ادوميم.
- المحور الثاني: و يدعى محور 'غور الاردن' و يمتد على طول الحدود الشرقية مع الاردن و يربط محافظة أريحا والبحر الميت وبيسان وايلات ومنهاإلى حيفا ومن ثم إلى سوريا في المستقبل.
- كما يشمل المخطط محاور اخرى على النحو التالي:-
- محور نابلس – طولكرم.
- محور رام الله – جسر النبي.
- محور القدس – تل أبيب.
- محور القدس – اللد (داخل الخط الاخضر).
- محور رام الله – القدس (و يبدأ من القدس و يلتف حول رام الله ليربط مع المحطة المركزية).
- محور كريات جان داخل الخط الاخضر – الخليل
- محور الخليل – بئر السبع داخل الخط الاخضر.

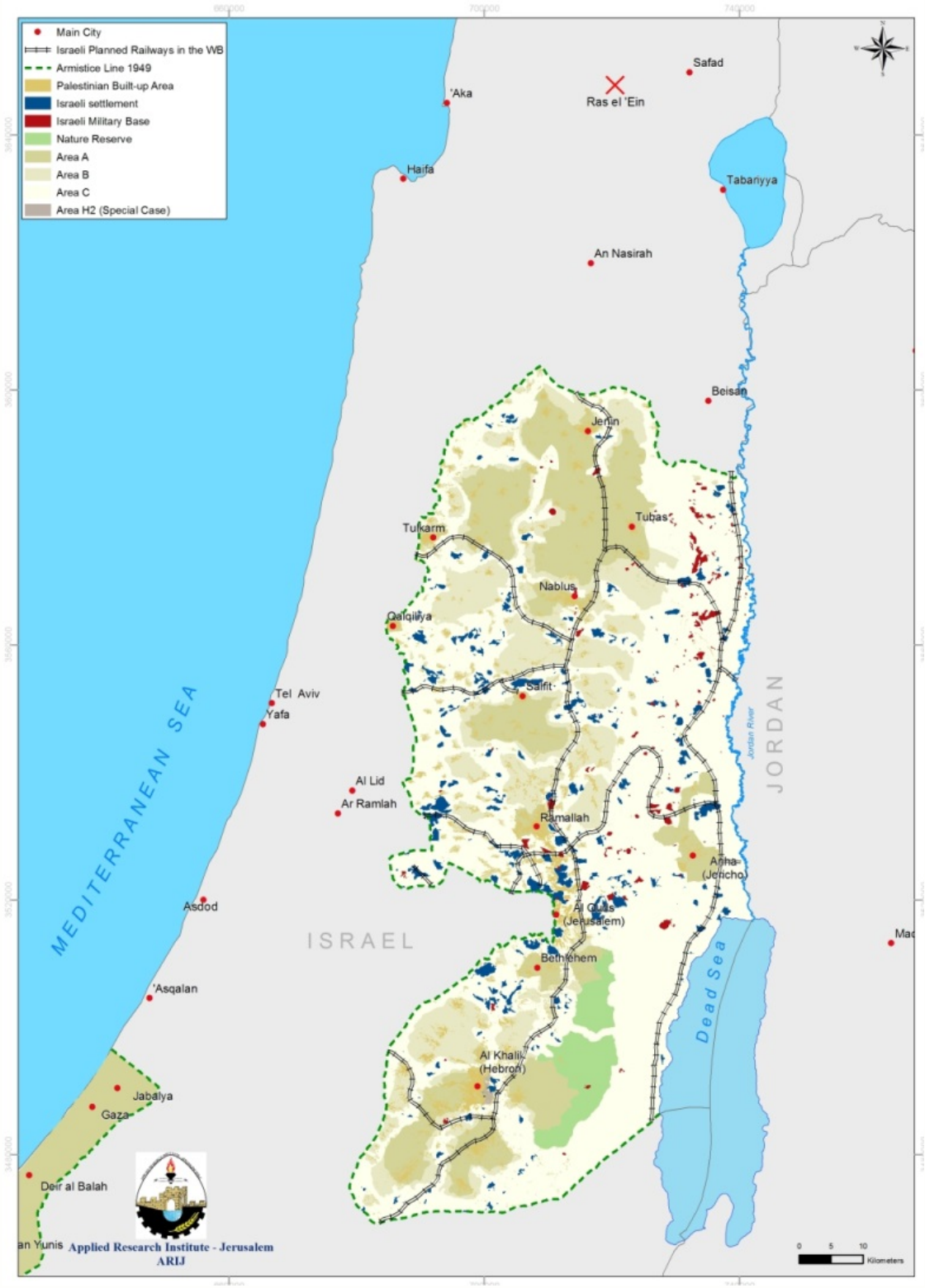

خارطة رقم (4): مخطط شبكة السكة الحديدية الاسرائيلي في الضفة الغربية المحتلة

5.5 مصادرة الاراضي الفلسطينية في محافظة طولكرم من خلال الاعلان "أراضي الدولة"

عندما احتلت إسرائيل الأراضي الفلسطينية (الضفة الغربية و قطاع غزة) في العام 1967 لم يكن هناك تسجيل رسمي إلا لثلث الأراضي المملوكة للفلسطينيين فيما كانت باقي الأراضي مثبتة ملكيتها من خلال كواشين طابو تركية (يعود تاريخها للعهد العثماني) وشهادات تسجيل رسمية صادرة عن حكومة الانتداب البريطاني وكذلك التسجيل لدى دائرة الأراضي الأردنية بحسب القانون المعمول به قبل العام 1967. وبشكل أساسي، ما زال قانون الاراضي العثماني للعام 1858 فاعلا في الضفة الغربية المحتلة لتنظيم ملكية الأراضي الا انه لم يكن فاعلا بشكل كبير خلال قرون العهد العثماني، أو خلال الانتداب البريطاني والحكم الأردني اللذان حافظا على استخدام نفس القانون.

وكان الأمر العسكري الاسرائيلي رقم 59[8] (للعام 1967) (والمعدل بموجب الامر العسكري 1091) مرجعية في اعادة تعريف ملكية الاراضي الفلسطينية في الضفة الغربية المحتلة عقب العام 1967, الا أنه جاء مخالفا لقانون الأراضي العثماني، حيث اجاز الامر العسكري رقم 59 "لحارس الأملاك الحكومية" والمعين من قبل السلطات العسكرية الإسرائيلية بالاستيلاء على الأراضي المملوكة للحكومة الأردنية. كما أجاز الامر العسكري "لحارس الأملاك الحكومية" بالاستيلاء على الأراضي الخاصة بأفراد أو جماعات بعد الاعلان عن تلك الأراضي بأنها 'أراضي عامة' أو 'أراضي دولة' والتي تعرّف بانها "أراضي مملوكة أو تحت تصرف أو كانت متصلة بجهة عدوة أو شخص من دولة عدوة خلال العام 1967."

وعليه, عندما احتلت إسرائيل الضفة الغربية, افترضت السيطرة على ما تم الاعلان عنه "أراضي دولة" في ذلك الوقت – خلال فترة الحكم الأردني. فما مساحته 634,920 دونما (11.2٪ من إجمالي مساحة الضفة

[8] القرار العسكري الاسرائيلي رقم 59 الإجازة لحارس الأملاك الحكومية و المعين من قبل السلطات العسكرية الإسرائيلية بالاستيلاء على الأراضي المملوكة للحكومة الأردنية. كما تجيز لحارس الأملاك الحكومية بالاستيلاء على أراضي خاصة بأفراد أو جماعات بعد الاعلان عن تلك الأراضي بأنها 'أراضي عامة' أو 'أراضي دولة' و التي يتم تعريفها بأراضي مملوكة أو تحت تصرف أو كانت متصلة بجهة عدوة أو شخص من دولة عدوة خلال العام 1967. (تم التعديل من خلال قرار عسكري رقم 1091)

الغربية) تم تصنيفها على أنها أراضي " مُسجلة كأراضي دولة"، حيث تعتبر إسرائيل نفسها مالكة هذه الاراضي بصفتها الوريثة للحكم الأردني الذي انتهى بالاحتلال العسكري الإسرائيلي عام 1967 وذلك وفقا للتفسير الإسرائيلي للقانون, وهو اعتقاد خاطئ تماما.

كما شرعت إسرائيل بتصنيف مساحة إضافية من الاراضي الفلسطينية "كأراضي دولة" بلغت 843,922 دونما (14.9٪ من إجمالي مساحة الضفة الغربية) وكان أوجها عقب العام 1979. واليوم, تستعد الادارة المدنية الاسرائيلية لاستكمال الإجراءات على ما يسمى "أراضي دولة" تم إعداد مخططات تسجيل لها بعد مسحها وجاري العمل على إجراءات تسجيلها وفقا للقوانين الإسرائيلية, والتي تشكل 11.7٪ من اجمالي مساحة الضفة الغربية مع مساحة إجمالية قدرها 666,327 دونما. وبالمجمل, فان المساحة الإجمالية للأراضي المصنفة "أراضي الدولة" وفقا لإسرائيل تصل الى 2,145,169 دونما, نحو 38٪ من إجمالي مساحة الضفة الغربية. ومن الجدير ذكره أيضا بأن 248,904 دونمًا من الاراضي الفلسطينية, أي ما يعادل 5% من ما تصنفه إسرائيل كأراضي دولة يقع في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية التي تخضع لتصنيف 'أ' و 'ب' بحسب اتفاقية أوسلو الثانية للعام 1995 الموقعة بين منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل. وفيما يخص محافظة طولكرم, فقد خضع ما مساحته 29,489 دونما للتصنيف الاسرائيلي "أراضي دولة", , ما نسبته 12% من مساحة المحافظة وتتركز غالبيتها في الجزء الجنوبي من المحافظة. كما توالت في الاعوام القليلة الماضية الاوامر العسكرية الاسرائيلية التي طالبت المواطنين الفلسطينيين بضرورة اخلاء أراضيهم تحت ذريعة أن الاراضي تخضع لتصنيف "أراضي دولة" اسرائيلية, حيث شهدت كل من قرى كفا وشوفة في طولكرم في الاعوام القليلة الماضية هذا الحدث.

6. محافظة طولكرم وخطة العزل العنصرية الاسرائيلية

يبلغ طول جدار العزل العنصري القائم في محافظة طولكرم 32 كيلومترا, حيث يمتد من شمال المحافظة الى جنوبها, وبالتحديد من قرية عكابا في الشمال الى قرية كفر جمال في الجنوب ضاما في طريقه المقطع الغربي من المحافظة بالإضافة الى المستوطنات سلعيت وياريت وعددا من البؤر الاستيطانية ومساحات شاسعة من الاراضي الفلسطينية في المحافظة, ليضعها في معزل عن المدينة والمراكز الحيوية فيها.

كما ويعزل جدار العزل العنصري في محافظة طولكرم ما مساحته 16397 دونما (16.4 كيلومتر مربع), 6.6% من مساحة المحافظة الكلية, ويأتي على أراضي كل من قرى عتيل ودير الغصون والراس وارتاح وفرعون وفردسية وكفر جمال وكفر صور ونزلة عيسى وقفين وزيتا والشويكة وزبدة وخربة جبارة ومدينة طولكرم. جدول رقم (8)

جدول رقم (8): وضع جدار العزل العنصري في محافظة طولكرم		
مراحل بناء الجدار	**طول الجدار (كم)**	**نوع الجدار**
الجدار قائم بجميع مراحله	2	اسمنتي
	30	سياج عازل
طول الجدار الكلي	**32**	
المصدر: وحدة نظم المعلومات الجغرافية, معهد الابحاث التطبيقية – القدس (أريج), 2018		

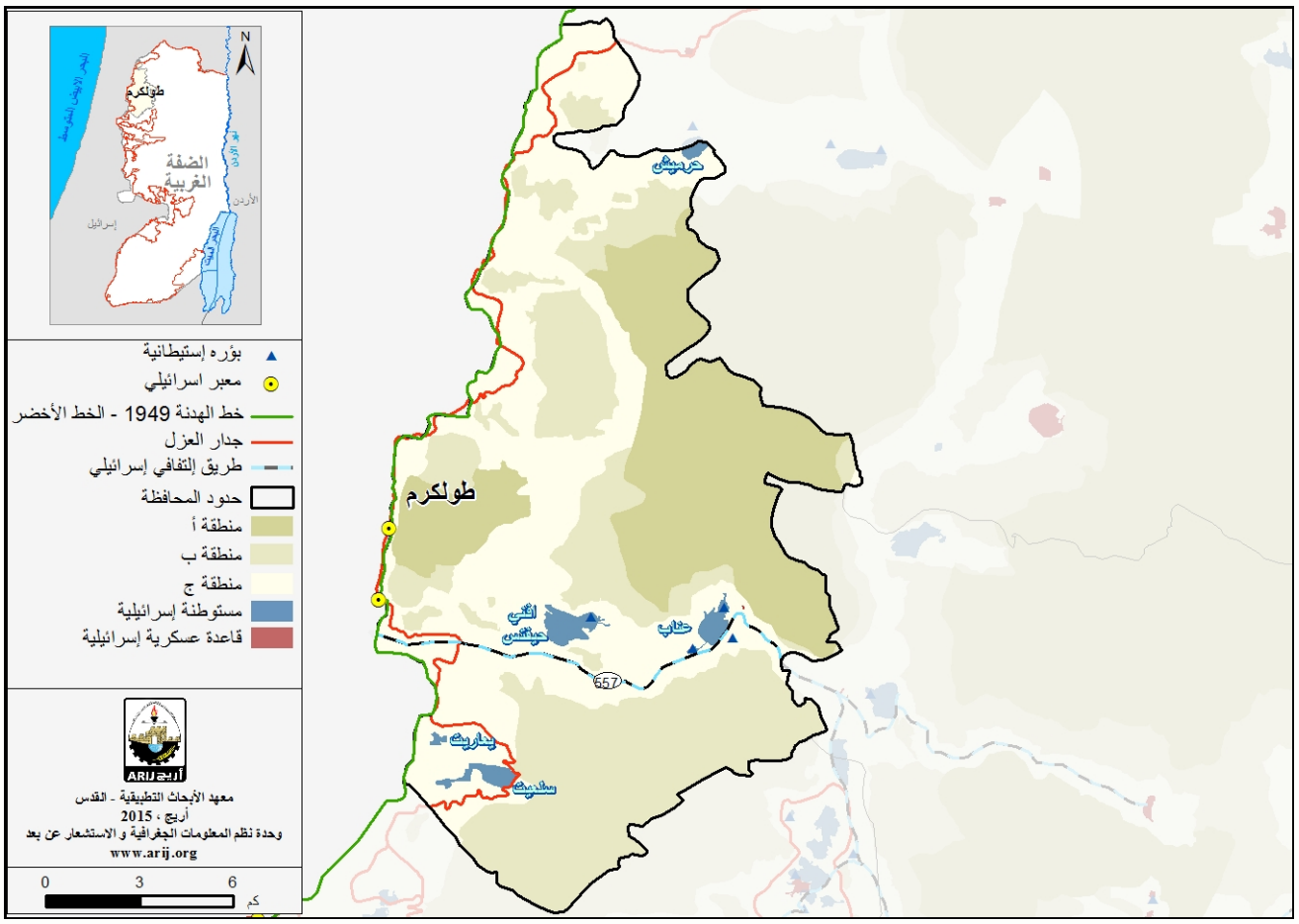

خارطة رقم (5): وضع جدار العزل العنصري في محافظة طولكرم

وتشمل الأراضي المعزولة في محافظة طولكرم 6680 دونما (6.9 كم²) من الأراضي الزراعية (ما نسبته 4.7% من مساحة الاراضي الزراعية الكلية في المحافظة) و7887 دونما (7.9 كم²) من المناطق المفتوحة والغابات (ما نسبته 10.4% من مساحة المناطق المفتوحة في محافظة طولكرم). أما الدخول إلى هذه الأراضي الزراعية المعزولة, فيسمح فقط للمزارعين القادرين على إثبات ملكيتهم للأراضي لدى الدوائر الإسرائيلية المعتمدة (كالإدارة المدنية الإسرائيلية) ويتم إصدار التصاريح لأصحاب الأراضي (عادة كبار السن منهم) التي تتدرج أسماؤهم في صكوك الملكية العقارية. والجدير بالذكر أن الإدارة المدنية الإسرائيلية تصدر هذه التصاريح من موسم إلى آخر، الأمر الذي يصعب على أصحاب الأراضي فلاحة أراضيهم الزراعية بأنفسهم خصوصا وأن هذه التصاريح لا تشمل الأيدي العاملة أو المعدات اللازمة و الكاملة لفلاحة الأرض. جدول رقم (9)

جدول رقم (9): تصنيف الاراضي المعزولة غرب جدار العزل العنصري في محافظة طولكرم		
العدد	تصنيف الاراضي	المساحة (بالدونم)
1	اراضي زراعية	6680
2	غابات ومناطق مفتوحة	7890
3	مصطحات مصطنعة	69
4	منطقة جدار	541
5	مستوطنة اسرائيلية	1030
6	منطقة عمرانية فلسطينية	189
	المجموع	16397
المصدر: وحدة نظم المعلومات الجغرافية, معهد الابحاث التطبيقية – القدس (أريج), 2018		

6.1 حالة دراسية: جدار العزل العنصري الاسرائيلي على أراضي خربة جبارة

بدأت سلطات الاحتلال في شهر حزيران من العام 2002 بتنفيذ سياسة الفصل الأحادية الجانب بين إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة من خلال إيجاد منطقة عزل في الجزء الغربي من الضفة الغربية، تمتد من شمالها إلى جنوبها مغتصبة أكثر الأراضي الزراعية خصوبة ، وعازلة التجمعات الفلسطينية إلى جيوب (جيتوهات، كانتونات)، مقوضة للتكامل الإقليمي بين القرى و المدن الفلسطينية ، ومسيطرة على الموارد الطبيعية وضامة لغالبية المستوطنات الإسرائيلية . وفي محاولة لإضفاء شرعية على مسار جدار العزل العنصري في الضفة الغربية ومتمادية في تجاهلها للقرار الاستشاري لمحكمة العدل الدولية، أقدمت إسرائيل

على إجراء تعديلات طفيفة بدوافع إنسانية على مسار الجدار في الضفة الغربية بدلا من تلتزم بتفكيك ما تم بناءه وتعويض المتضررين منه بحسب ما جاء في القرار الاستشاري لمحكمة العدل الدولية بتاريخ 9 تموز عام 2004. وكان آخر تعديل ما أعلن عنه في الثلاثين من شهر نيسان من العام 2007 ، حيث تركزت التعديلات الجديدة على مسار الجدار في مناطق أثارت معضلات جغرافية لمسار الجدار في الضفة الغربية حيث ارتكزت على حل مشاكل اعتبرت عثرة أمام سعي إسرائيل الاستمرار في بناء الجدار.

وكانت محافظة قلقيلية من المحافظات التي شملها التعديل على مسار الجدار، اذ أن الخارطة الأولى التي صدرت عن جيش الاحتلال الإسرائيلي في شهر حزيران من العام 2002 ، أظهرت أن الجدار سوف يمتد بطول 61 كيلومترا على أراضي المحافظة بحيث يضع عددا من القرى الفلسطينية مثل قرى كفر صور وباقة الشرقية ونزلة عيسى وفرعون وذنابة وشوفة والشويكة في معازل من خلال احاطتها بالجدار من الجهات الشمالية والجنوبية والشرقية مع التحكم بحركة مرور الفلسطينيين من الجهة الشرقية من خلال حواجز أو بوابات. فيما يضع الجدار جزءا من أراضي كل من قرى الراس وقفين وزيتا ودير الغصون ضمن منطقة العزل الغربية.

وفي العام 2004[9]، نشر موقع جيش الاحتلال الإسرائيلي الالكتروني خارطة جديدة لمسار جدار العزل العنصري في الضفة الغربية المحتلة أظهرت فيها تعديلات جديدة على مسار الجدار حيث بلغ طول الجدار على أراضي المحافظة 57 كم وشمل التعديل كل من قرى باقة الشرقية ونزلة عيسى، إذ وبحسب التعديل الصادر، تم احاطتها بالجدار من جهاتها الثلاث, الشمالية والجنوبية والغربية, مع ابقاء المقطع الشرقي مفتوحا وذلك للسماح لأهالي القرى السابقة الذكر بالتواصل مع القرى الفلسطينية المحيطة.

وفي العام 2006[10]، صدر تعديل آخر على مسار جدار العزل العنصري حيث بلغ طوله 28 كم وشمل التعديل الغاء المعازل التالية: معزل باقة الشرقية ونزلة عيسى ومعزل شوفة والشويكة وذنابة بحيث يكون مسار الجدار محاذيا لهذه القرى من الجهة الغربية وموازيا للخط الاخضر (خط الهدنة للعام 1949). فيما أبقت السلطات الاسرائيلية المعزل الذي يضم كل من قرى فرعون وخربة جبارة وكفر صور وفردسية ضمن

[9] صدر تعديل للجدار في العام 2003 الا أن محافظة طولكرم لم تندرج ضمن التعديل الحاصل
[10] صدر تعديل للجدار في العام 2005 الا أن محافظة طولكرم لم تندرج ضمن التعديل الحاصل

منطقة العزل الغربية هذا بالإضافة الى أجزاء من أراضي دير الغصون وزيتا وقفين ضمن منطقة العزل الغربية.

والجدير بالذكر أن خربة جبارة الفلسطينية كانت من بين التجمعات الفلسطينية الاكثر معاناة في محافظة طولكرم جراء بناء جدار العزل العنصري. حيث انه عقب بناء الجدار على أراضي الخربة واحكام السيطرة في المنطقة, أصبح جنود الاحتلال الاسرائيليين المتمركزين على الحاجز الفاصل بين الخربة والقرى الفلسطينية المحيطة (حاجز الكفريات – حاجز شعار نتوفيم الذي اقامته سلطات الاحتلال الاسرائيلي في بداية العام 2004) يتحكمون في حركة مرور الفلسطينيين من وإلى القرى الفلسطينية المحيطة (شرق جدار العزل العنصري) وايضا في عملية العبور من محافظة طولكرم إلى داخل الخط الأخضر (خط الهدنة للعام 1949)، كذلك في عملية المرور إلى خربة جبارة المعزولة. وكان الحاجز انذاك مصمم عل هيئة أبراج مراقبة عسكرية إسرائيلية بالإضافة إلى مسارب للسيارات القادمة والمغادرة وساحات واسعة للتحميل والتنزيل مخصصة للشاحنات التجارية. كما قامت سلطات الاحتلال الاسرائيلي في بداية العام 2005 بإنشاء نفق يربط ما بين الطريق الترابي الواصلة من قرية الرأس الى قرية شوفه شمال الحاجز العسكري والمتصلة بمدينة طولكرم، بحيث يمر هذا النفق من أسفل الحاجز. وكان الهدف من وراء انشاء هذا النفق السماح للفلسطينيين من التنقل من قرى جنوب محافظة طولكرم إلى مركز المدينة دون عبور الحاجز، و بالتالي تقتصر عملية استخدام الطريق الرئيسي الواصل ما بين الخط الأخضر (خط الهدنة للعام 1949) والمار عبر الحاجز العسكري الاسرائيلي إلى شرق الضفة على المستوطنين الإسرائيليين فقط وبالتالي ضمان سيطرة اسرائيلية على الطريق[11]. ولم تكتف سلطات الاحتلال الاسرائيلي بالسيطرة التي تفرضها بالمنطقة, بل قامت في العام 2006 بإضافة برج مراقبة ونقطة تفتيش عسكرية جديدة في بداية الطريق الترابية المؤدية إلى النفق لإخضاع جميع الفلسطينيين القادمين من قرى جنوب المحافظة والمحافظات الجنوبية والمتوجهين إلى مدينة طولكرم من خلال هذا الطريق إلى عملية تفتيش طويلة ومهينة تشمل الافراد والامتعة والسيارات وتخضع لمزاجية جنود الاحتلال المتمركزين على الحاجز .

كما قامت سلطات الاحتلال الاسرائيلي بأحكام الاغلاق على خربة جبارة من الناحية الجنوبية واقامة بوابة جدار على المدخل الجنوبي وهو الوحيد الذي يصل الخربة بالقرى الجنوبية المحيطة والمراكز الحيوية فيها

[11] مركز ابحاث الاراضي , 2004-2005

حيث اطلق عليها اسم "البوابة رقم 375". وشهدت هذه البوابة الكثير من حوادث المعاناة والذل والاهانة التي تعرض لها الفلسطينيين القاطنين في الخربة وخصوصا طلاب المدارس الذين واجهوا الكثير من الصعوبات اليومية اثناء توجههم الى المدارس في القرى الفلسطينية المجاورة لافتقار الخربة الى مثل هذا النوع من الخدمات التعليمية. كذلك فرضت سلطات الاحتلال الاسرائيلية على المزارعين في القرى المحيطة بخربة جبارة (فرعون، الرأس ، كفر صور) الحصول على التصاريح الزراعية لكي يتمكنوا من الوصول إلى أراضيهم الزراعية وذلك عبر البوابة الزراعية رقم 753، بالإضافة إلى فرض الحصول على تصاريح على أهالي خربة جبارة للسماح لهم الدخول والخروج من وإلى قريتهم المعزولة عبر هذه البوابة.

ونتيجة للإجراءات الاسرائيلية المشددة على القرية والقيود التي فرضتها سلطات الاحتلال الاسرائيلية, التمس اهالي خربة جبارة والقرى المحيطة الى المحاكم الاسرائيلية في محاولة لرفع الظلم والمعاناة التي فرضتها سلطات الاحتلال عليهم من خلال بناء الجدار (القائم منذ شهر تموز من العام 2003) والذي عزل الخربة عن محيطها وأحدث اضرارا اقتصادية وزراعية ونفسية واجتماعية في المنطقة. ونتيجة لهذه الالتماسات, صدر قرار عن محكمة العدل العليا الإسرائيلية في العام 2007 يتضمن تفكيك جدار العزل العنصري الذي يلتف حول الخربة من الجهة الشرقية والجنوبية واستبداله بجدار على الجهة الغربية للخربة وموازيا للخط الاخضر (خط الهدنة للعام 1949).

وفي شهر تشرين الثاني من العام 2008, سلمت سلطات الاحتلال الاسرائيلي أهالي خربة جبارة إخطاراً موقّعا من قبل قائد جيش الاحتلال الاسرائيلي في الضفة الغربية آنذاك (جابي شمني) بمصادرة المزيد من الاراضي في الخربة لبناء جدار العزل العنصري في الجهة الغربية من الخربة. وجاء الإخطار الذي يحمل رقم ((T/90/04)- تعديل حدود) ليصادر 587 دونماً من أراضي الخربة بحيث تصبح الخربة خارج منطقة العزل الغربية. وعلى أرض الواقع, لم يحدث أي تغيير على مسار الجدار, واستمرت الاوضاع على هذا الحال.

وفي الربع الثاني من العام 2009 تم ابلاغ أهالي خربة جبارة بقرار رسمي صادر عن "محكمة العدل العليا الاسرائيلية" يقضي بإغلاق البوابة رقم 753 وهي المدخل الرئيسي للخربة من الجهة الجنوبية وتحويلها إلى بوابة موسمية تفتح فقط خلال موسم الزيتون، وتحويل جميع مستخدمي تلك البوابة إلى حاجز الكفريات سابقاً

(معبر الطيبة – شعار افرايم حالياً) من خلال البوابة الالكترونية رقم 407 حيث أن هذا القرار سيكون ساري المفعول اعتباراً من بداية شهر أيار 2009 .

وفي منتصف العام 2011, شرعت جرافات الاحتلال بعمليات التجريف في الجهة الغربية من خربة جبارة والقرى المحيطة وذلك لتطبيق مخطط الجدار كما جاء في الامر العسكري ((T/90/04)– تعديل حدود رقم 1) وبناء الجدار في الجهة الغربية للخربة واخراج خربة جبارة من المعزل لتصبح على الجهة الشرقية من الجدار بعد أعوام طويلة من المعاناة. وترتب على اقامة هذا المقطع الجديد من مسار الجدار اثارا سلبية وذلك (أولا) لان معظم الاسر الفلسطينية في خربة جبارة كانت تعتمد على العمل داخل منطقة الخط الأخضر (خط الهدنة للعام 1949) لتأمين مصدر دخل لها الى جانب العمل في قطاع الزراعة, الا أن بناء مقطع الجدار الجديد قطع أوصال الخربة مع المناطق داخل الخط الاخضر وأحدث المزيد من الاضرار بالقطاع الزراعي في المنطقة اذ تطلب تجريف المزيد من الاراضي الزراعية وتقطيع أشجار الزيتون.

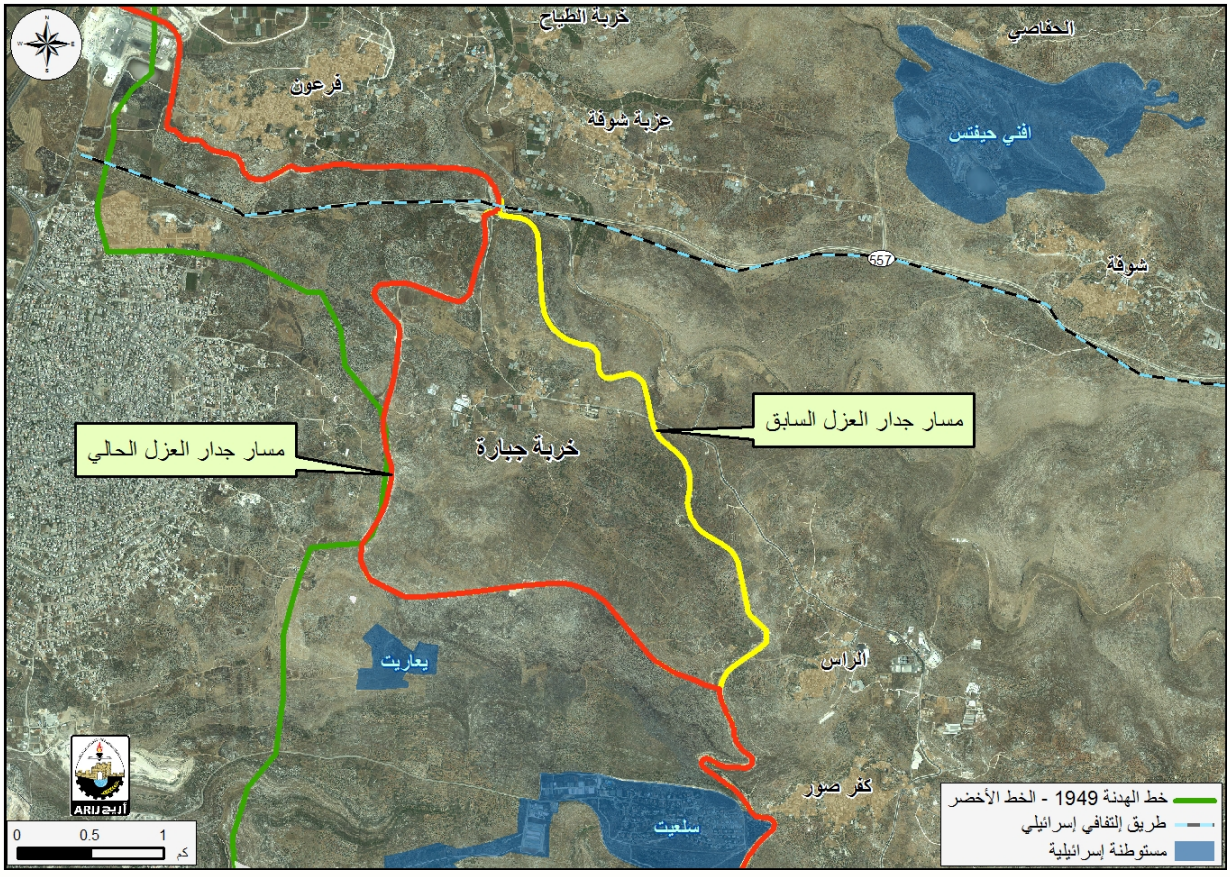

خارطة رقم (6): خربة جبارة وجدار العزل العنصري الاسرائيلي – محافظة طولكرم

7. الحواجز العسكرية الاسرائيلية والطرق الالتفافية في محافظة طولكرم

7.1 الحواجز العسكرية الاسرائيلية

تعتبر الحواجز العسكرية الاسرائيلية إجراءات موحدة لجيش الاحتلال الإسرائيلي في الضفة الغربية وقطاع غزة. ومع ذلك، لم يكن حتى اندلاع الانتفاضة الفلسطينية في شهر أيلول من العام 2000 حتى رفع جيش الاحتلال الاسرائيلي من عدد حواجز التفتيش إلى مستويات غير مسبوقة إلى جانب القيود المفروضة على الشعب الفلسطيني في محاولتهم عبور هذه الحواجز. علاوة على ذلك، تشهد الحواجز العسكرية وقائع من التنكيل والانتهاكات القاسية التي يمارسها الجنود الإسرائيليون بحق المواطنين الفلسطينيين من جميع شرائح المجتمع, الطلاب والمعلمين والمرضى والعاملين الطبيين والموظفين والتي تنطوي على الضرب والإهانة وتجريد الملابس والحجز لساعات طويلة تحت أشعة الشمس الحارقة أو في الطقس البارد قبل السماح لهم بعبور نقاط التفتيش.

إن تداعيات ممارسات جنود الاحتلال الاسرائيل المتمركزين عند حواجز التفتيش تؤثر سلبيا على المجتمع الفلسطيني، الامر الذي يتسبب بقطع العلاقات الاجتماعية، والفصل الاقتصادي بين المناطق, وارتفاع معدلات البطالة، وتعطيل حركة الحياة اليومية والهجرة الداخلية. علاوة على ذلك, تجاوزت تصرفات جنود الاحتلال الإسرائيلي ضد الطواقم الطبية الفلسطينية, حيث يمنع جنود الاحتلال الاسرائيلي الاطباء والمرضى في أغلب الاحيان من عبور حواجز التفتيش الاسرائيلية بما في ذلك حالات الطوارئ. و في عديد من المرات يتم نقل المرضى الى المراكز الصحية أو المستشفيات القريبة على الكراسي المتحركة أو الحيوانات (الحمير) بسبب عدم سماح جنود الاحتلال مرور سيارات الاسعاف الامر الذي يتسبب أيضا في وفاة المرضى في كثير من الحالات. كما يقوم الجنود الإسرائيليون المتمركزون عند نقاط التفتيش بفرض قيود زمنية على حركة عبور المواطنين الفلسطينيين على العديد من نقاط التفتيش بحيث يسمح للفلسطينيين بعبور نقاط التفتيش في فترة زمنية معينة في الصباح والمساء الامر الذي يتسبب في الكثير من العناء للفلسطينيين.

ولا تختلف محافظة طولكرم عن سائر المحافظات الفلسطينية في الضفة الغربية حيث قام جنود الاحتلال الاسرائيلي بإقامة العديد من الحواجز الإسرائيلية و العوائق لتقييد حركة الفلسطينيين داخل المحافظة ومن والى المحافظة، والتي تشمل ما يلي : حواجز اسمنتية وسواتر ترابية ونقاط تفتيش وبوابات زراعية وبوابات حديدية. وتضاعف عدد الحواجز العسكرية الاسرائيلية في محافظة طولكرم عقب اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الثانية في شهر ايلول من العام 2000 حتى بلغت 22 حاجزا مختلفا. الجدول رقم (9) يبين عدد وأنواع الحواجز العسكرية المختلفة التي وضعها جيش الاحتلال الإسرائيلي لتقييد وحصر حركة أكثر من 178,000 فلسطيني في محافظة طولكرم.

جدول رقم (9): الحواجز العسكرية الاسرائيلية في محافظة طولكرم	
نوع الحاجز	**عدد الحواجز**
حاجز دائم	5
ساتر ترابي	9
حاجز اسمنتي	1
بوابة حديدية	5
حاجز طيار	2
المجموع	**22**
المصدر: وحدة نظم المعلومات الجغرافية, معهد الابحاث التطبيقية القدس (أريج)- 2018	

تجدر الاشارة الى أن سلطات الاحتلال الاسرائيلي دأبت في الآونة الاخيرة على تحويل هيكلية بعض الحواجز العسكرية "الطيارة" أو التي يطلق عليها "سواتر ترابية" الى حواجز دائمة بما يتناسب ومخططاتها التي تهدف الى فرض المزيد من السيطرة على حركة المواطنين الفلسطينيين بدعوى توفير الامن والحماية لمواطنيها (المستوطنين الاسرائيليين). فعلى الطريق الواصل بين قريتي شوفة وعزبة شوفة جنوب محافظة طولكرم, هناك حاجز عسكري على هيئة "ساتر ترابي" كان جيش الاحتلال الاسرائيلي قد اقامه في السنوات

الماضية بدعوى الحفاظ على الأمن في المنطقة وخصوصا أن مستوطنة "افني حيفيتس" الاسرائيلية تتوسط هاتين القريتين وأن المستوطنين القاطنين في المستوطنة السابقة الذكر يسلكون الطريق ذاته الذي يسلكه أهالي قرى شوفة وعزبة شوفة للوصول الى المستوطنة. ويتواجد جيش الاحتلال الاسرائيلي على هذا الحاجز بين الفينة والأخرى. وفي شهر آب 2014, قام جيش الاحتلال الإسرائيلي بوضع بوابة حديدية واضافة غرفة مراقبة عسكرية على المدخل الشرقي لعزبة شوفة جنوب مدينة طولكرم، على الطريق الواصل بينها وقرية شوفة. يشار إلى أن عواقب التغيير هذه كانت بالوخيمة على اهالي القرى السابقة الذكر خاصة أن مدخل عزبة شوفة يشكل المدخل الرئيسي لفلسطيني الداخل المحتل والقادمين من معبر الطيبة (شعار افرايم) باتجاه عزبة شوفة ومنه إلى مدينة طولكرم للتسوق، حيث أن إقامة هذا الحاجز العسكري سوف يقوض فرصة وصولهم إلى مدينة طولكرم والتي ستتضرر بشكل أو بآخر. كما اقتصر عبور هذا الحاجز على أهالي كل من قرى عزبة شوفة وشوفة بينما يمنع جنود الاحتلال الاسرائيلي غير القاطنين في عزبة شوفة وقرية شوفة من المرور.

7.2 الطرق الالتفافية الاسرائيلية في محافظة طولكرم

بدأ مصطلح 'الطرق الالتفافية' بالظهور مع مرحلة اتفاقيات أوسلو– أيلول 1993 (التي تم توقيعها بين منظمة التحرير الفلسطينية و اسرائيل) للإشارة إلى الطرق التي أقامها الإسرائيليون في المناطق الفلسطينية المحتلة بهدف ربط المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية بعضها ببعض وتلك داخل إسرائيل. منذ ذلك الحين, كثفت اسرائيل من جهودها لزيادة حجم الطرق الالتفافية في الأراضي الفلسطينية المحتلة كجزء من سياستها لفرض حقائق على أرض الواقع؛ والتي في النهاية سوف تؤثر على نتائج المفاوضات مع الفلسطينيين، بما في ذلك إنشاء دولة فلسطينية متصلة جغرافيا وقابلة للحياة.

و الجدير بالذكر ان غالبية الاراضي في الضفة الغربية مصنفة كمناطق "ج" و التي بدورها تخضع للسيطرة الاسرائيلية الكاملة بحسب اتفاقيات أوسلو الثانية الموقعة في شهر أيلول من العام 1995، وتشمل جميع المستوطنات الإسرائيلية والطرق الالتفافية التي تخترق أيضا مساحات واسعة من الاراضي الفلسطينية المصنفة "أ" و "ب".

وبالإضافة الى البرنامج الاستيطاني الاسرائيلي الذي اطلقته الحكومة الاسرائيلية عقب احتلال الضفة الغربية و قطاع غزة في العام 1967, تبنت الحكومات الاسرائيلية المتعاقبة مفهوم الفصل على أساس إنشاء شبكة من الطرق تعمل على تسهيل بناء المستوطنات الإسرائيلية وحركة المستوطنين الاسرائيليين بين هذه المستوطنات في الاراضي الفلسطينية المحتلة وتلك داخل اسرائيل, والتي في نهاية المطاف سوف تعمل على دمج شبكة الطرق الالتفافية داخل الاراضي الفلسطينية والطرق في اسرائيل. وقد قام الاسرائيليون بشق وبناء هذه الطرق تحت ذريعة "الاحتياجات الأمنية"؛ المصطلح الذي قدم للجيش الاسرائيلي العذر الشرعي لمصادرة الأراضي الفلسطينية، وهو إجراء ثبتت فعاليته في الماضي عندما كان الجيش الإسرائيلي يعلن مصادرة مساحات واسعة من الأراضي الفلسطينية تحت ذريعة "الاحتياجات الامنية", لإقامة قاعدة عسكرية، والتي تتحول فيما بعد الى سيطرة المستوطنين الإسرائيليين الذين بدورهم يقومون بتحويلها الى منطقة عمرانية (مستوطنة) للعيش فيها. وبالنسبة لإسرائيل، كان هذا هو المنفذ الوحيد للالتفاف على القانون الدولي، الذي يعتبر أن مصادرة الأراضي لأي غرض آخر من الاستخدام العسكري يعتبر "انتهاك فاضح" للقوانين و الاعراف الدولية.

كما عززت اسرائيل من الدور العسكري للمستوطنات الاسرائيلية والطرق الالتفافية, و سمحت بدورها للجيش بمصادرة الاراضي الفلسطينية الخاصة في الأراضي المحتلة لبناء المستوطنات والطرق الالتفافية؛ كما تحججت اسرائيل أيضا بان الطرق التي تقوم بشقها في الاراضي الفلسطينية سوف تعود بالنفع على السكان المحليين الفلسطينيين الذين سوف يسمح لهم بالسفر على هذه الطرق الا ان الواقع كان غير ذلك, حيث يمنع الفلسطينيين اليوم من استخدام معظم الطرق الالتفافية الاسرائيلية في الضفة الغربية الامر الذي يظهر الاكاذيب الاسرائيلية بهذا الشأن. وعليه فان الطرق الإسرائيلية (الطرق الالتفافية) المقامة على الأراضي الفلسطينية المصادرة تسهم إسهاما كبيرا في تحفيز الاسرائيليين على العيش في المستوطنات وتدفعهم أيضا على اتخاذ زمام المبادرة لبناء المزيد من الطرق على عاتقهم، والتي في وقت لاحق يتم اعتمادها و تبنيها من قبل جيش الاحتلال الإسرائيلي ليلقى ظلالا من الشرعية على هذه الطرق. ففي الوقت الذي تشكل فيه المستوطنات حلقة وصل بين المستوطنات الاسرائيلية بعضها ببعض في الاراضي الفلسطينية المحتلة, تعمل الطرق الالتفافية على كبح تنمية المجتمعات المحلية الفلسطينية في الضفة الغربية من خلال خلق واقع من عوائق في المناطق المخصصة للتنمية.

و قبل اندلاع الانتفاضة الثانية في شهر أيلول من العام 2000, كان باستطاعة الفلسطينيين السفر على الطرق الالتفافية باستثناء الاوقات التي يعلن فيها جيش الاحتلال الاسرائيلي حالة "الاستنفار الامني" حيث يمنع جنود الاحتلال المواطنين الفلسطينيين من استخدام هذه الطرق او يتم اخضاعهم الى تفتيش امني مكثف قد يدوم لساعات طويلة. ولكن عقب اندلاع الانتفاضة الثانية في العام 2000, اصبح استخدام الفلسطينيين لهذه الطرق شبه معدوم الا اذا كان بحوزتهم تصاريح صادرة عن الادارة المدنية الاسرائيلية تسمح لهم بالسفر على تلك الطرق. وفي وقت لاحق ، أصبح الجيش الإسرائيلي يطلق على الطرق الالتفافية التي لا يسمح للفلسطينيين باستخدامها على أنها "طرق" عقيمة"، بمعنى أن هذه الطرق خالية من استخدام الفلسطينيين. و حتى يومنا هذا, تندرج 15 كم تحت فئة الطرق الالتفافية في محافظة طولكرم وهو الطريق الالتفافي الاسرائيلي رقم 557 والذي بدوره يمتثل للبرنامج الاستيطاني الإسرائيلي في المحافظة لتسهيل حركة مرور المستوطنين.

7.3 المعابر الحدودية الاسرائيلية في محافظة طولكرم

في شهر أيلول من عام 2005 أصدر المسؤول في الادارة المدنية الاسرائيلية في الضفة الغربية المحتلة انذاك, يائير نفيه ألوف, أمرا عسكريا يحمل اسم (أمر بشأن مناطق مغلقة – يهودا و السامرة (رقم 34) 5727–1967 ,(نقاط عبور)، 5775 –2005 عن إقامة عشرة معابر رئيسية (نقاط حدود) في الضفة الغربية, بالإضافة إلى 23 نقطة عبور على طول خط جدار العزل العنصري[12] (من الشمال الى الجنوب) لاستبدال الحواجز العسكرية الإسرائيلية الحالية المقامة على مداخل المدن و القرى الفلسطينية بهدف تخفيف وطأة احتكاك المدنيين الفلسطينيين مع الجنود الإسرائيليين على الحواجز الاسرائيلية . و تشمل هذه المعابر: معبر مزموريا شرقي بيت لحم, معبر ترقوميا في الخليل, معبر الجلمة في جنين, معبر شعار افرايم في طولكرم, معبر بيتونيا في رام الله, معبر حسام تصاهوب شمال منطقة الاغوار, معبر جيلو 300 في بيت لحم, معبري شعفاط والزعيم شرقي مدينة القدس ومعبر قلنديا في القدس. و كانت اسرائيل قد صنفت خمسة من هذه المعابر التي تنوي اقامتها للأغراض التجارية (منها معبر شعار افرايم) بهدف السيطرة على الحركة التجارية للفلسطينيين هذا بالإضافة الى سعيها للسيطرة على حركة مرور الفلسطينيين في الاراضي

[12] جريدة هارتس الاسرائيلية اليومية ، 9 أيلول 2005

الفلسطينية بعكس ما تدعيه حيث أن بناء هذه المعابر على مسار الجدار في الضفة الغربية سوف يخلق واقع جديد على الارض الفلسطينية باعتبار قرار الحكومة الإسرائيلية بإقامة هذه المعابر قرار أحادي الجانب يهدف الى تكريس خط الجدار كخط حدود سياسي بين إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة.

واليوم, وعقب الانتهاء من بناء الجدار على أراضي محافظة طولكرم, تتحكم اسرائيل بحركة مرور الفلسطينيين والحركات التجارية من والى المحافظة من خلال معابر رئيسية كانت اسرائيل قد دشنتها في الاعوام الماضية وهي معبر ارتاح – الطيبة (معبر شعار افرايم نسبة الى المستوطنة التي تقع على الحدود من محافظة طولكرم من الجهة الجنوبية الغربية) والذي تم تخصيصه للحركات التجارية بين محافظة طولكرم والاراضي الفلسطينية في الداخل المحتل (وبالعكس), وللعمال الفلسطينيين الذين يعملون في الاراضي الفلسطينية المحتلة في العام 1948 . كذلك الحاجز الحدودي الذي يطلق عليه اسم "نيتساني عوز" حيث يسمح للفلسطينيين القاطنين في الاراضي التي احتلتها إسرائيل في العام 1948 من الدخول الى مدينة طولكرم ولا يسمح للفلسطينيين القاطنين في طولكرم من العبور الى الداخل من خلال هذا الحاجز الحدودي حيث يقتصر العبور على العمال الفلسطينيين الذين يعملون في المنطقة الصناعية المحاذية لمدينة طولكرم فقط.

كذلك الحاجز الاسرائيلي الذي يطلق عليه "حاجز الكفريات" وهو حاجز اقيم على مسار الجدار ومخصص لدخول المزارعين الفلسطينيين الذين أصبحت أراضيهم معزولة غرب الجدار, حيث يسمح لهم بالدخول الى أراضيهم في أوقات موسمية من كل عام (موسم قطاف الزيتون ومواسم زراعية اخرى) ويقتصر الدخول على المزارعين الفلسطينيين من حملة التصاريح الاسرائيلية التي تمكنهم من الدخول الى الاراضي المعزولة. تجدر الاشارة أن الفلسطينيين من حملة تصاريح الاسرائيلية للعمل داخل اسرائيل لا يمكنهم عبور هذا الحاجز.

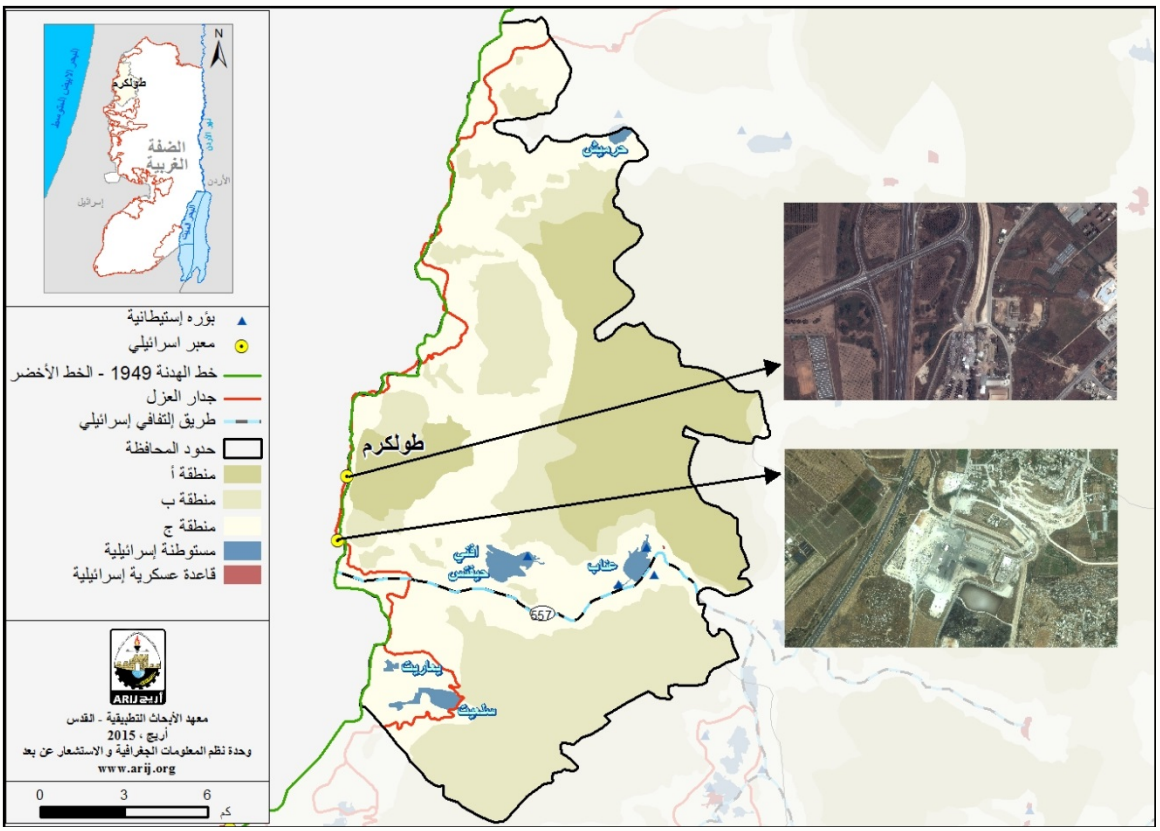

خارطة رقم (7): المعابر الاسرائيلية في محافظة طولكرم

8. الأوامر العسكرية الإسرائيلية الصادرة في محافظة طولكرم

لقد حاولت إسرائيل مرارا و تكرارا الهروب من مكانتها كدولة محتلة للأراضي الفلسطينية من خلال محاولاتها تبرير وجودها بوصفها الإداري في الأراضي المحتلة. و لهذا السبب لجأت إسرائيل و منذ احتلالها للضفة الغربية و قطاع غزة في العام 1967 إلى الأوامر العسكرية لتقنين أعمالها الاستيطانية باستخدام مبرراتها الشهيرة "الاغراض العسكرية" و "الضرورات الامنية" لانتهاك القوانين الانسانية الدولية و قرارات الأمم المتحدة و مجلس الأمن. و في أعقاب توقيع اتفاقية أوسلو في العام 1993، أصدرت إسرائيل الاف الأوامر العسكرية لمصادرة مساحات شاسعة من الاراضي الفلسطينية للأغراض العسكرية المختلفة وذلك لتعزيز سيطرتها على الأراضي بدءا من بناء المستوطنات و توسيع المستوطنات القائمة و شق الطرق الالتفافية و اقامة القواعد العسكرية وغيرها من الانتهاكات, هذا بالإضافة الى بناء جدار العزل العنصري. ففي محافظة

طولكرم، أصدر جيش الاحتلال الإسرائيلي مئات الأوامر العسكرية لتنفيذ مخططاته الاستيطانية، و كثير من هذه الاوامر لم تكن متاحة للعامة، ولكن تلك المتوفرة حتى هذا اليوم, تظهر في الجدول رقم (10).

جدول رقم (10): الأوامر العسكرية الإسرائيلية الصادرة في محافظة طولكرم		
نوع الأمر العسكري	**عدد الأوامر العسكرية الصادرة**	
هدم منازل	56	
مصادرة أراضي	اقامة و توسيع حواجز عسكرية	61
	جدار العزل العنصري	
	استخدامات عسكرية اخرى	
المجموع		**117**
المصدر: قاعدة بيانات الاوامر العسكرية الاسرائيلية **معهد الابحاث التطبيقية – القدس (أريج), 2018**		

9. المنطقة الصناعية "نيتساني عوز" والضرر البيئي على محافظة طولكرم

تقع المنطقة الصناعية "نيتساني عوز" والمعروفة محليا باسم "منطقة مصانع جيشوري الى الغرب من مدينة طولكرم بمحاذاة الخط الاخضر (خط الهدنة للعام 1949) وهي عبارة عن اثني عشر مصنعا. تحتل هذه المصانع اليوم ما مساحته 140 دونما من أراضي مدينة طولكرم وتعتبر الضرر الاكبر عليها. هذه المنطقة الصناعية ومخلفاتها الصلبة والسائلة والغازية تؤثر بشكل سلبي على الصحة والبيئة الفلسطينية في المنطقة حيث تستنزف المصادر الطبيعية وتلوث مياه الشرب هذا بالإضافة الى الضرر الذي تحدثه للقطاع الزراعي في المنطقة، وأيضا تلويث الهواء وما يترتب عليه من اثار صحية وأمراض.

كما تتسبب هذه المنطقة الصناعية بأضرار كارثية ومدمرة على المدنيين الفلسطينيين في مدينة طولكرم للتداعيات البيئية والصحية التي تتسببها. فلا يكفي المعاناة التي تعرض لها الفلسطينيين في المحافظة جراء الاجراءات الاستيطانية المختلفة خلال أعوام الاحتلال الاسرائيلي الثماني والاربعين, تقوم هذه المصانع

بالتخلص من بقاياها والمخلفات الصناعية الناتجة عنها في الاراضي الفلسطينية المجاورة (مدينة طولكرم) الامر الذي ادى بدوره الى ظهور انعكاسات خطيرة على البيئة والاهم, على صحة المواطنين الفلسطينيين القاطنين في المدينة. تجدر الاشارة الى أن وجود هذه المنطقة الصناعية بجانب مدينة طولكرم تحرم المدينة من فرص التوسع العمراني المستقبلي وهو ما تعمد اليه اسرائيل.

خارطة رقم (8): المنطقة الصناعية الاسرائيلية نيتساني عوز غرب مدينة طولكرم

الخاتمة

لقد تعرضت محافظة طولكرم لهجمة استيطانية شرسة أدت إلى الإخلال بواقعها الجيوسياسي من خلال مصادرة الاراضي الفلسطينية للأغراض العسكرية والامنية المختلفة تمثلت ببناء المستوطنات الاسرائيلية و البؤر الاستيطانية والقواعد العسكرية لحماية هذه التجمعات الاستيطانية. كما شملت النشاطات الاستيطانية الاسرائيلية أيضا شق الطرق الالتفافية التي عملت على تقطيع أوصال المحافظة في سبيل إيجاد تواصل جغرافي بين المستوطنات الاسرائيلية القائمة والمستوطنات الاسرائيلية داخل اسرائيل هذا بالإضافة الى تسهيل حركة مرور المستوطنين من والى هذه المستوطنات. و يعتبر جدار العزل العنصري الإسرائيلي بمثابة الفصل الأخير من أنشطة الاستيطان الإسرائيلية في الاراضي الفلسطينية المحتلة خلال العقود الخمس الماضية.

ان النشاطات الاستيطانية الإسرائيلية الاحادية الجانب في محافظة طولكرم تعتبر ناقضة للتعهدات الاسرائيلية تجاه الاتفاقيات الموقعة اضافة الى كونها اعمالا عدائية ضد الشعب الفلسطيني. كما أن بناء جدار العزل العنصري الإسرائيلي على أراضي محافظة طولكرم يهدد التنمية والاستدامة في المحافظة و يشكل تهديدا على السكان فيها كما هو الحال في جميع أنحاء الأراضي الفلسطينية المحتلة و الذي لا يقتصر فقط على حرمان الفلسطينيين من الأراضي الزراعية والمراعي الخضراء، بل أيضا يضع حواجز مادية في وجه نموها الطبيعي. وعلى الرغم من الاستنكار الدولي للنشاطات الاستيطانية الاسرائيلية، الا ان إسرائيل نفذت خططها الاحادية الجانب التي افقدت المحافظة ارتباطها الجغرافي والتاريخي والاقتصادي مع محيطها, وصادر مساحات شاسعة منها.